منهج الإمام محمد بن يوسف السنوسي (ت 895 هـ) في عرض علمي الحديث واللغة من خلال كتابه "مكمّل إكمال الإكمال"

بقلم
أ. د/ محمد رشيد بوغزالة (*) د/ مصطفى حنانشة (**)

ملخص

يتمحور الكلام في هذه الورقة البحثيّة على ما اشتهر عند العلماء المغاربة بـ "الإكمالات" على الشّروحات السّابقة مع إثباتها في الشّرح المتأخر وتسمية الكتاب بالإكمال أو المكمل اعترافا بفضل السّابق وتواضعا من اللاحق وإكمالا لمجهوده، ومثّلنا بكتاب الإمام مسلم وما تمّ شرحه بهذه الطّريقة مع الإشارة لأغلب مَن تناوله من المغاربة، معرفين باسم الكتاب وصاحبه، وخصّصنا لمن تسلسل تتابعهم حتّى الإمام السّنوسي لمحة عن مناهجهم والعلوم التي تكلموا فيها مع التّمثيل ثمّ عرّفنا أحد أعلام تلمسان الإمام محمّد بن يوسف السّنوسي باختصار، ثمّ تناولنا منهج الإمام السّنوسي في كتابه مكمّل إكمال الإكمال، فذكرنا منهجه في عرض علوم الحديث رواية ودراية وكيفية عرضها في ثنايا شرحه، فاخترنا عناوين تفصيليّة لعدّة موضوعات

(*) قسم الشريعة، معهد العلوم الإسلامية، ومخبر الدراسات الفقهية والقضائية - جامعة الوادي، الجزائر.
bougrachid@gmail.com
(**) قسم أصول الدين، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الوادي، الجزائر.
hanancha-mostafa@univ-eloued.dz

تاريخ الإرسال: 2020/06/11 ▫ تاريخ القبول: 2020/08/13 ▫ تاريخ النشر: 2020/09/15

حديثيّة، كتعريف الحديث الصّحيح والحسن والضّعيف وأنواعه، قضايا الجرح والتّعديل بمختلف جزئياتها، وبيّنا نقله باللفظ وأمانته، ونقله بالمعنى أو الاختصار، وطرح مختلف الآراء وبراعته في مناقشته والتّرجيح بينها بأدلة ناصحة، مع الرّجوع في كلّ فن لأهله مع التّسليم التّام لهم، وعرّجنا على طريقة شرحه بنسبة الأقوال لأصحابها مع التّرميز لهم كما وعد في مقدمته، مع عدم مراعاة زمن الشّرّاح بل حسب نسق الكلام وشروحاتهم، وتوضيح الغامض منها، ثمّ موافقتهم أو الاعتراض عليهم، وإيراد التّساؤلات والجواب عليها، ثمّ عرضنا منهجه في اللغة، فبيّننا تمكّنه منها، وبراعته في عرضها واستثمارها في شرح السّنن مع ضبط الكلمات وإعرابها واستثمار البلاغة بالإيجاز أو الحذف لشرح الحديث وإثبات مختلف الرّوايات الحديثيّة وتوجيهها لغويّا، وختمنا الورقة بذكر أهم النّتائج التي توصلنا إليها وهي براعة هذا الإمام في شرحه بعرض علم الحديث واللغة بما يخدم الشّرح، والإطناب أحيانا والاختصار الشّديد أحيانا أخرى حسب ما يقتضيه المقام، وأوصينا بتحقيق كتابه الماتع والحافل بعلوم شتى.

الكلمات المفتاحيّة: مكمّل الإكمال؛ السّنوسي؛ علوم الحديث.

مقدمة

الحمد لله الذي تفضّل علينا بنِعم شتّى وعلوم عديدة والصّلاة والسّلام على سيدنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلم وبعد؛فإنّه من أبلغ مواطن الوفاء أن يثبت الأحفاد مآثر الأجداد، ومن بركة العلم أن يكشف الحفيد عن دفين معارف مجده التّليد، وما أخلفه آباؤه من التّواليف والتّصانيف، فذاك مبلغ العزّ والعلا والمجد،وقد عرفت بلاد المغرب الإسلامي حواضر العلم المختلفة منذ بدايات الفتح الإسلامي، والتّي نبغ فيها جمْع غفير من العلماء الأعلام أصحاب التّصانيف الشّهيرة في مختلف العلوم والفنون.

وكان من تلك الحواضر العتيقة حاضرة تلمسان وما أدراك ما تلمسان وما حوت من الأئمّة الأعيان. فقد درجت هذه البلاد على نبوغ العلماء الأخيار الذين ذاع صيتهم في الأقطار والأمصار؛ من مفسرين وحفاظ وفقهاء نُظّار، ولا تزال مدوّناتهم مُقتبسا للنّاظرين من النّاشئة والكبار.

وقد اشتهر صحيح الإمام مسلم بن الحجاج –رحمه الله– عند بعض المغاربة بالتّفضيل عن غيره من الصّحاح، لذا فقد لاقى بهذا التّفضيل ولوع الكثير من فطاحلة العلم بشرحه في المختصرات والمطوّلات، واشتهر من بين شروحه المفيدة كتاب "المعلم" للإمام المازري وما نُمق به شرحه من الإكمالات التي وضعها عليه أئمّة المذهب الكبار والتي ختمها وحيد زمانه وفارس أقرانه أبو عبد الله محمد بن يوسف السّنوسي التّلمساني (ت895هـ) الجامع لمختلف الفنون والعلوم الذي أظهر براعته وتمكّنه في علوم الدّراية بمصنفه الفريد خاتم الإكمالات "مكمّل إكمال المعلم" الذي لم يُعتن به تمام العناية في التّحقيق العلمي السّليم، كما لم يوله الباحثون ما يستحقّ في استخراج مكنوناته ممّا أودعه فيه المصنّف من الفنون والعلوم. وهذا ما دعانا لخوض غمار البحث في صحائفه واستخلاص نفائسه التي بثّها فيه.

إشكاليّة البحث:

إذا عرفنا أنّ صحيح الإمام مسلم قد شرحه الإمام المجتهد الكبير أبو عبد الله المازري في كتابه الفريد "المعْلم"، حتّى عدّه بعض العلماء مجتهدا مطلقا، ثمّ كمّله المحدّث الكبير القاضي عياض الذي أطبقت الدّنيا على إمامته في مختلف العلوم في كتابه "إكمال المعلم"، ثمّ أكمل كتاب القاضي عياض الإمام الأبي في كتابه "إكمال إكمال المعلم" وسبقه الإمام القرطبي الذي لخّص صحيح مسلم ثمّ حلّ عقده بالشّرح والإمام النّووي الذي كتب الله له الإمامة والشّهرة حتّى أصبح شرح مسلم مقترنا

باسمه، ومع ذلك هل ترك هؤلاء العلماء الأجلاء لمن يأتي بعدهم فيكمّل ما نقص من عملهم؟ أم يستدرك شيئا ممّا أغفلوه؟ أم يعترض على أمر أو حكم أوردوه وله نظر غير الذي نظروه؟ وغير ذلك من الغفلة والنّقص الذي يعتري عمل البشر أو ممّا قد يختلفون فيه من الحكم على الأشياء. لذا كانت للإمام السّنوسي جهود متميزة في "مكمّل إكمال الإكمال" انفرد بها عن الأصل وإكماليْه، كان حقيق بهذه الجهود أن تُبرز في إشكال علمي يُتبع بجواب وافٍ وشافٍ، ومن هنا نطرح تساؤلنا الرّئيس فنقول: كيف سطّر الإمام أبو عبد الله السّنوسي علميْ الحديث واللغة في كتابه "مكمّل إكمال الإكمال"؟وكيف أكمل ما أخلوا به أو ذكروا أراء غير وجيهة أو لم يجيبوا عن اعتراضات يحتملها الشّارح وغيرها من النّقائص التّي تعتري عمل البشر، وغيرها من الأسئلة الفرعيّة التي ستجيب عنها ورقتنا التّي سمّيناها: منهج الإمام السّنوسي في عرض علمي الحديث واللغة من خلال كتابه مكمّل إكمال الإكمال.

أهمية البحث:

مكانة الإمام السّنوسي العلميّة التي تؤكد براعته في مختلف العلوم، مع ذلك لم تلق كثير من مصنّفاته العناية المناسبة لقيمة هذا العَلم، لذلك جاءت أهمية هذه الورقة البحثيّة لتميط اللثام عن منهج الإمام السّنوسي في عرض علمي الحديث واللغة؛ وكذلك تبرز عبقريّة علماء المالكية في طريقتهم في شرح صحيح الإمام مسلم.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف في عدّة نقاط أهمها دراسة منهج جهود الإمام السّنوسيفي عرض علمي الحديث واللغة، وإظهار مدى قدرته وبراعته في هذه العلوم، والتّنبيه على المكانة العلميّة للإمام السّنوسي حتى تلقى آثاره عناية لائقة تعود دراستها بالخير على فكر الأمّة الإسلاميّة.

الدّراسات السّابقة:

بعد أن أتممنا هذه الورقة البحثيّة نبهنا بعض الأفاضل على وجود دراسة مستفيضة بنفس العنوان وهي كتاب "الإمام العلامة محمّد بن يوسف السّنوسي عالم تلمسان وإمامها وبركتها وجهوده في خدمة الحديث النّبوي"، للأستاذ الدكتور عبد العزيز الصّغير دخان، وبعد اطّلاعنا عليه وجدنا مواضع اتفاق كثيرة سبق الكتاب المذكور إليها واستفدنا منها، وهناك مواضع اختلف بحثنا في عرضها عن الكتاب.

فالكتاب ثري بالمادة العلمية، وجاء كبيرا في حوالي ستمائة وثمانية وأربعين صفحة (648)، والذي يعنى بدراستنا هذه هو المبحث الخامس منه، حيث تضمّن ما يفوق الستين مطلبا كلّها خاصّة بطريقة شرح الأحاديث، ومصادره في الكتاب، وبعض القضايا العقدية والأصولية؛ وبعض الأخطاء والسّقط؛ الذي وقع في الكتاب فكانت في مائة وتسع وأربعين صفحة(149)[1]. كما عقد فصلا لاستدراكات السّنوسي على كلّ مَن ذكرهم واختياراته فجاء في تسع وستين صفحة (69) وكلّها في الشّروح[2].

ثمّ عقد المؤلِّف مشكورا فصل ماتعا (الرّابع) للصّناعة الحديثيّة ذكر فيها عدّة عناوين[3] منها: تبرير وجود الضّعفاء في صحيح مسلم[4]، والحكم على الأحاديث تواترا وآحادا[5]. ونقل الجرح والتّعديل، وذكر مجموعة علوم تخصّ الرّواة كتوضيح المبهم والمتفق والمفترق والألقاب والكنى والأنساب وغيرها من هذا النّسق، وذكر بعض أخبار الرّاوي،[6] وذكر تعريف المصطلحات الحديثيّة، وسرد المصطلحات التي تعرّض لها، ونقل في بعضها كلامه كالحديث الموضوع وتقطيع الحديث وحكمه، ورواية المبتدع وحكمها، والإسناد العالي، ودقة الإمام مسلم في تحرّي الألفاظ، و شيوخ مسلم الذين أكثر عليهم، وبعض استدراكات الدارقطني على مسلم، واللطائف الإسناديّة للإمام مسلم، فجاءت كلها في إحدى وستين صفحة (61).[7]

ثمّ عقد فصلا لعلوم اللغة في ثمان وثلاثين صفحة (38)[8] تناول فيه: الاهتمام بضبط الألفاظ، وبيان اللغات في اللفظ الواحد، والفوائد والنّكت اللغوية، والإعراب، والجوانب البلاغية في الحديث، واستشهاده بالشّعر والأمثال. وكانت طريقة المؤلف –حفظه الله تعالى– أن يذكر العنوان ويمثّل له، وقد التزم في كتابه كلّه المقدمة وكتاب الإيمان.

أمّا مقالتنا فركزنا فيها على الكيفيّة، مثل: هل ينقل ويسكت أم يناقش؟ أم يختصر؟ أم يجتهد من نفسه؟ وهل ينقل باللفظ أم بالمعنى؟ ومثل: وصفه بالاطلاع الواسع والتّمثيل على ذلك، وكيفية شرحه للمصطلحات الحديثية، والانتصار لقول المحدّثين القدامى غالبا، وتحقيقاته في المسائل الحديثيّة وطريقة عرضه البارع، وكلامه في الرّجال؛ كضبط الاسم والكنية، ونقل الجرح والتّعديل. فاشتركنا مع الكتاب في أمثلة واختلفنا في أخرى، وطريقة الشّرح بينّا كيف ينقل شروح مَن سبقه وكيفية القبول أو الرّد والمناقشة، وبيّنا الأمانة في النّقل، وشرح الغامض وإزالة اللبس، وتنزيل الأحكام على واقعه الذي يعيشه، وإيراد الاعتراضات والإجابة عليها، وتوجيه روايات الحديث.

وأمّا بخصوص علوم اللغة ذكرنا: ضبط الكلمات فتحدّثنا عن شرحه للكلمات وذكر الأوجه. فتشابهت العناوين واختلفت الأمثلة، وتناولنا استعمال العمق اللغوي لتحديد معنى الكلمة، وتوجيه الرّوايات من خلال ذلك، وذكر الحقيقة والمجاز وتقدير المحذوفات والإعراب واستثمارها لتحديد المعاني كذلك.

وعليه فمواضع الاتفاق أكثرها في العناوين وبعض الأمثلة؛ أما مواضع الاختلاف فتتمثل في طريقة العرض؛ حيث كانت طريقة الكتاب أنّه يذكر العنوان ويسرد الأمثلة، أمّا مقالتنا اهتمت بالكيفيّة التي يتبعها الإمام السّنوسي في عرض القضية. كما

سجلنا الاختلاف في أمثلة كثيرة، ثم إن الكتاب لم يتجاوز في مصنّف السنوسي المقدمة وكتاب الإيمان كميدان للبحث، وصّرح بأنّ دراسته عينة[9]، وأمّا بحثنا هذا فقد تجاوزنا فيه إلى كتاب الطّهارة والصّلاة في المجلد الثّاني. وممّا حتم النّقل كثيرا من الجزء الأول وجود المقدمة، التي تناول فيها عديدا من القضايا الحديثيّة.

منهج البحث:

اتبعنا في هذه الورقة البحثيّة منهج الاستقراء والتّحليل وهو الكفيل بإبراز منهج الإمام السّنوسي في عرض علمي الحديث واللغة.

خطة البحث:

قمنا بوضع خطّة كفيلة بإبراز الملاح العامّة لمنهجه وذلك من خلال بيان جهوده الحديثيّة واللغويّة بالاستنتاج وضرب الأمثلة وعزو الأقوال، وقد قسّمناها على النّحو الآتي:

المطلب الأول: التّعريف بطريقة الإكمال وكتاب المُعلم وإكمالاته.

الفرع الأول: التّعريف بطريقة الإكمال.

الفرع الثّاني: التّعريف بكتاب المُعْلم وإكمالاته.

المطلب الثّاني: التّعريف بالإمام السّنوسي. اسمه كنيته ونسبته ونشأته وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته.

المطلب الثّالث: منهج الإمام السّنوسي في عرض علمي الحديث واللغة.

- الفرع الأول: منهجه في عرض علوم الحديث.
- الفرع الثّاني: منهجه في عرض علوم اللغة.

المطلب الأول

التّعريف بطريقة الإكمال وكتاب المُعْلم وإكمالاته

قبل الشّروع في الحديث عن منهج السّنوسي في عرض علمي اللغة العربيّة والحديث، لابد أن نقدكم بين يدي البحث تعريفا موجزا عن تفرّد علماء المالكيّة المغاربة بتكميل الشّروح لنفس المتن، وذكر بعض المصطلحات الأخرى التي تشبه الإكمال والتّفريق بينها.

الفرع الأول: التّعريف بطريقة الإكمال:

مصطلح الإكمال ظاهر المعنى بأنّه إكمال نقص مَن سبق لأي سبب كان، وقد تميّز المغاربة في شروحهم على صحيح الإمام مسلم بهذه الطّريقة البديعة، وقد قلّد المغاربة في التّسمية الإمام علاء الدّين مغلطاي (ت 762هـ) قد سلك فيه جبر النّقص وتصحيح الوهم لكن لم يذكر مادة الأصل لشيخه المزي، فاختلف مع علمائنا بأن جاء كتابا مستقلا، ولتوضيح مصطلح الإكمال ومنهجيته لابد من التّعريج على بعض المصطلحات ومنهجها العلمي التي لها علاقة وطيدة به، منها طريقة الحواشي والتّقارير التي قد تشتبه عند البعض لذلك سنعرّج عليها ونذكرها ونبيّن بعض الفروق بين الطّريقتين.

-أ- طريقة الشّرح والحاشية والتّقرير:

سنعرّف بهذه المصطلحات ونذكر مواطن الاتّفاق والافتراق مع طريقة الإكمال.

- **المتن**: مصطلح يطلق عند أهل العلم على مبادئ فن من فنون جمعت في رسائل صغيرة خالية من الاستطراد والتّفصيل والشّواهد والأمثلة إل في حدود الضّرورة.

- **الشّرح**: عمل يتوخى فيه توضيح ما غمض من المتون وتفصيل ما أجمل منها ، وهو يتراوح بين الطّول والقصر والسّهولة والعسر، وفيه الوجيز والوسيط والبسيط.

- **الحاشية**: إيضاحات مطولة دعت إليها ظاهرة انتشار المتون والشّروح، وقد قُصد منها حلّ ما يُستغلق من الشّرح، وتيسير ما يصعب فيه، واستدراك ما يفوت، والتّنبيه على الخطأ والإضافة النّافعة، وزيادة الأمثلة والشّواهد.

- **التّقرير**: فهو بمثابة هوامش كان يسجلها العلماء والمصنّفون على أطراف نسخهم ممّا يجول بخواطرهم من أفكار على نقطة معينة أو نقاط متعددة،وذلك أثناء قيامهم بالتّدريس من الشّروح والحواشي.

- **التّهذيب**: وهو نزع بعض ما لا تدعوا الحاجة إليه وإضافة ما لابد منه، وقد يكون التّهذيب أصغر من سابقه كتهذيب التّهذيب للحافظ ابن حجر فجاء اثنا عشر مجلدا، وقد يفوق التّهذيب الأصلَ كتهذيب الكمال للحافظ جمال الدّين المزي (ت 742هـ) فقد جاء في خمسة وثلاثين مجلدا والأصل الكمال في أسماء الرّجال للحافظ عبد الغني المقدسي (ت600هـ) جاء في عشرة مجلدات، والاختصار والتّلخيص،ثلاثتها تحمل معنى الاكتفاء بكلام السّابق، وتقليل من الشّواهد أو الإطناب ومرات يكون بعبارة اللاحق.

- ب - طريقة الإكمال أو إكمال الإكمال أو مكمّل الإكمال:

فهي واحدة، فهي مهتمة بالمتن والاهتمام بالشّرح فرع، فيذكر كلام مَن سبقه بنسبته إليه، ثمّ يشرح المتن مستدركا ما فات الشّارح السّابق، وينبه على الخطأ إن وُجد في الشّرح الذي سبق، ويضيف ما دعت إليه حاجة ذلك العصر، والتّسمية تحمل المفهوم فهو إكمال أي تكميل ما نقص أو ما أهمل أو ما دعت الحاجة إليه.

- ج -المقارنة بين الطّريقتين:

- **الحاشية** فهي أصلا مهتمة بالشّرح، والاهتمام بالمتن فرع، فيكون الشّرح للشّرح وشرح كلامه وتوضيح مراده وغيرها من مهمات الشّرح لكن يصحبها مرات إضافات

في شرح المتن أو تكثير الأمثلة.

- **أمّا التّقرير:** فهو ملاحظات يبديها المدرس لهذه الكتب ويكتبها على هامش ذلك الكتاب من فائدة أو نكتة علميّة، بخلاف إكمال الإكمال فهو شرح مستقل ويتضمن التّقرير عمّا سبق من المتن أو الشّرح الذي سبقه مهما بلغ عددها. لكن قد لا يلتزم بعض المؤلفين في بعض الكتابات فتتشابه أعمالهم وتداخل، فتبقى طريقة الإكمال عند المغاربة متميزة عن كلّ ما سبق.

- **أمّا التّهذيب والتّلخيص والاختصار**: فهي عموما التّعبير عن معنى كلام مضن سبق بأقل عبارة ، وقد يضيق المهذب أو المختصر ما لابد منه، فهي تلتقي مع طريقة الإكمال عند إضافة ما لابد منه.

الفرع الثّاني: ا لتّعريف بكتاب المعلم وإكمالاته:

لا يزال النّاس يستفيدون بعضهم من بعض ويبني الخلَف ما أسّس سلفه من البنيان، وأهل الإنصاف والوفاء يعترفون بفضل السّابق على اللاحق، وكان هذا ديدن فطاحلة مذهب الإمام مالك؛ إذْ أسّس السّابقون وتتابع اللاحقون لإكمال البنيان وإعلائه لكن طريقتهم مختلفة نوعا ما، فغيرهم يؤلف كتابا مستقلا ويذكر أقوال مَن سبقه ويناقش ويقبل ويردّ، أمّا أصحابنا المالكيّة المغاربة فقد أبدعوا طريقة مبتكرة بدءا بالتّسميّة حيث يُكتب اسم الشّارح الأول أصلا واسم الشّارح الثّاني فرعا ومكمّلا، وفي متن الكتاب يذكر كلام السّابق ثمّ يعقب فيما يقتضي التّعقيب. ويكمل فيما دعت الحاجة إليه سواء ما ترك السّابق أو تجدد الحاجة إليه في ذلك الزّمن، أو من عدم وضوح عبارة وغيرها من الدّواعي، وأفضل أنموذج كتاب صحيح الإمام مسلم، فقد تتابعت فيه شروح المغاربة بهذا النّسق الذي تفرّد بها المغاربة، لذلك سنذكر اسم المؤلفين وبعض الملامح التي ميّزت كلّ شارح للصّحيح يكمّل لمن سبقه

ملتزمين في ذلك كلّه الاختصار.

أ-المعلم بفوائد مسلم لأبي عبد الله محمد بن علي المازري (ت 536هـ): فالمازري إمام كبير من أئمّة المالكيّة في عصره[10] وكان تلاميذه من كلّ البلدان يرغبون في سماع علمه والنّهل منه، فخصّص في رمضان سنة 499هـ مجلسا لقراءة صحيح الإمام مسلم، فكانت له تعليقات على تلك القراءة وقيّد طلابه تعليقاته الجليلة التي أملاها في تلك المجالس. [11]

وعرضها طلابه عليه بعد ذلك فأجازها لهم[12]، قال ابن خلدون: «وأملى أي الجامع الصّحيح لمسلم الإمام المازري من فقهاء المالكيّة شرحا وسمّاه المعلم بفوائد مسلم فاشتمل على عيون من علم الحديث، وفنون الفقه » [13] ولم يلتزم المازري تبويب الإمام مسلم بل قد يشرح حديثا ثمّ يعود لحديث قبله.

- ملامح منهج الكتاب: جاء كتاب المازري من الطّراز العالي، ليحرر فيه عيونا من بعض فنون العلم وليس شرحا لكلّ الكتاب بل يذكر المشكلات من كلّ حديث و يبدي رأيه فيها:

-**العقيدة**: مثل مسألة تحرير مفهوم الكذب منتصرا لأهل السّنة الأشاعرة على خصومهم المعتزلة بأبسط عبارة [14] فقال: «الكذب عند الأشعريّة الإخبار عن الأمر على ما ليس هو به. . . خلافا للمعتزلة في اشتراط ذلك. دليل هذا الخطاب يردّ عليهم» في شرح حديث: «مَن كذب علي متعمّدا...» وغيرها من مسائل العقيدة.

-**الحديث**: ظهرت قوة حافظته وإتقانه العجيب للحديث في مختلف تقاسيمه فمن إبداعاته فيه: منها: أثناء نقاش رواية شعبة عن خبيب بن عبد الرّحمن مرسلا دون ذكر أبي هريرة ﷺ، وذكر متابعاتها معاذ بن معاذ وغندر وابن مهدي، بخلاف نسخة أبي العباس التي وصلت الحديث، وجزم المازري بعدم ثبوت ذلك، ثمّ ناقش رواية

مسلم بعد ذلك من طريق علي بن حفص عن شعبة عن خبيب عن أبي هريرة ﷺ، وذكر كلام الدّارقطني بترجيح المرسل.[15] وغيرها من مسائل الحديث الدّقيقة جدا التّي لا يستطيعها إلا الكبار.

- **الفقه**: وهو الإمام المبرز فيه، مثاله أثناء شرح حديث الطّهور شطر الإيمان فتعرّض للنّية في الوضوء وناقش مذهب الأوزاعي وأبي حنيفة ومالك، وردّ على الإمامين بردود مختصرة مقنعة[16]، تدلّ على اطّلاعه على الفقه المقارن بأدلته، وغيرها من العيون النّفيسة.

ب-إكمال المعلم: لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت: 544هـ): هو الإمام المجتهد المحدّث الأصولي الكبير[17] وقد تحدّث القاضي عن سبب تأليفه: « فإني عند اجتماع طلبة العلم لديّ في التّفقه في صحيح الإمام أبى الحسين مسلم بن الحجاج - رحمه الله - والوقوف على معاني أخباره... ولم يكن في ذلك كتاب مختص بهذه الأمور، ولا تأليف اعتنى به كالاعتناء بغيره ممن تقَدَّم إلا كتاب شيخنا الحافظ أبى علي الحسين بن محمد الغسَّاني...، المسمّى بـ"تقييد المهمل"، وكتاب الإمام المازري في شرح معانيه المسمّى "المُعْلم" وإن كان قد أودعه جملة صالحة ممّا في كتاب الحافظ أبى علي من الكلامَ على إسناده، وكلا الكتابين نهاية في فنّه... لكن الإحاطة على البشر ممتنعةٌ، ومطارح الألباب والأذهان للبحث مُخسِعَة، وكثيرا ما وقفنا في الكتاب المذكور على أحاديث مشكلة لم يقع لها هناك تفسير، وفصوله محتملة تحتاج معانيها إلى تحقيق وتقرير، ونُكت مجملة لا بد لها من تفصيل وتحرير، وألفاظ مهملة تضطرُ إلى الإتقان والتّقييد، وكلمات غيَرها النّقلة من حقّها أن نُخرجَ صوابَها إلى الوجود... ورأيت أنّ إفراد كتابٍ لذلك يقطع عن الكتاب "المُعْلِم" وما ضمَّنه غير موف بالغرض، إنّ تأليف كتاب جامع لشرحه لا معنَى له، مع ما قد تقرَّر في المُعلم من فوائد جمَّة لا تُضاهى، ونكت مُتْقَنَة، وقف عندها حسن التأليف وتناهى، فيأتي

الكلام في ذلك ثانية غير مفاد وكالحديث المعاد، فاستتبَّ الرّأي بعد استخارة الله تعالى وسلوك سبيل العدل والإنصاف، أن يكون ما يذكر من ذلك كالتّذييل لتمامه والصّلة لإكمال كلامه، فنبدأ بما قاله – رضي الله عنه – ونضيفُ إليه ما استتبَّ وتوالى، فإذا جاءت الزّيادة فصَّلناها... وعند الوقوف على ما أودعناه هذا التّعليق وضَمّنَاه الكتابَ الآخر الذي بين أيدينا المُسمَّى بـ"مشارق الأنوار على صحايح الآثار". . . والاعتراف لذي السّبق بسبقه. ووسمته إكمال المعلم بفوائد مسلم. »[18]

– فهو بحق يُعتبر أول شرح مستوف لصحيح مسلم، وفيه من نفائس العلوم ما يعجز كتاب عن إحصائها لكن نكتفي ببعض الإشارات التي تدلّ على إمامته في شتى العلوم.

ملامح منهج القاضي عياض في إكمال المعْلم:

كشف القاضي عياض عمّا جاء في بعض النّسخ لصحيح مسلم من تبويب وتراجم، مثاله ما جاء في كتاب الطّهارة، باب التّطييب بعد الغسل من الجنابة. حيث قال القاضي عقبه: « وقد وقع لمسلم في بعض تراجمه من بعض الرّوايات مثل ترجمة البخاري على هذا الحديث، ونصُّهُ: باب التّطييب بعد الغسل من الجنابة»[19] وقد يفيد هذا أنّ بعض روايات صحيح مسلم مبوبة على نحو ما عند شيخه البخاري.

–صحّح وصوّب الأخطاء الواقعة في بعض نسخ مسلم أو بعض ما نسب لمالك من الأوهام[20]وهي قضايا حديثيّة بحتة.

–شرح القاضي عياض مقدمة مسلم فكانت حافلة بالفوائد وبيّنت قوة اطلاع القاضي عياض على كتب المحدّثين وناقش أهم قضية وهي مقصد مسلم من إخراج حديث الطّبقات الثّلاث ورأي الحاكم فيها أنّ المنية اخترمت مسلما قبل أن يخرج للثّلاثة وردّ القاضي عليه وتبنّى القاضي رأيا جديدا وافقه مَن جاء بعده إلا النَزر

اليسير.[21]

– **طريقته في شرح الأحاديث**: سلك القاضي طريقة فريدة في شرحه على الصّحيح، يمكن أن نوجزها في المعالم الآتية:

–**اللغة**: يذكر قول المازري بلفظ قال الإمام، ثمّ يأتي بقوله قال القاضي، ثمّ يأتي بمختلف الرّوايات ويبدأ في شرحها والجمع بينها، فمثلا أورد في شرحه على ما اختلفت فيه الرّواية من الألفاظ المتقاربة والمتباعدة في المعنى، كمثل قوله: وَيَتَقَفَّرُونَ وفي رواية أخرى وَيَفْتَقِرُونَ ويحقفّون، قال القاضي: « وكلٌّ صحيح متقاربُ المعنى وقد فسَّر الشارحون – الهروي والخطابي وغيرهما – الرّواية الأولى بما حكاه الإمام (أي المازري)، أي يطلبونه ويتبعُونَه، ومنه حديث شريح: "إنّما اقتفر" أي اتبعه. ومثله رواية من روَى: يَتَقفَّونَ ". قال الهروي: قفوتُه وقفيتُه: اتبعت أثره، ومنه سموا القافة، قال تعالى: ﴿ **ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَى آثارِهِم** ﴾ **[جزء من الآية 27 سورة الحديد]**، وحكى ابن دريد في الجمهرة: التّقفير: جمعك الشّيء، قفرته تقفيرا، فمعناه على هذا: تجمعونه، وأمّا من رواه: (يتفقرون) بتقديم الفاء فصحيح أيضا، وهو عندي أشبه ببساط الحديث ونظم الكلام، ومراده أنّهم يُخرجون غامِضه ويبحثون عن أسراره، ويفتحون مغلقه، ومنه قول عمر – وذكر امرأ القيس فقال: افتقر عن معَان عُوْرٍ أصَحَّ بَصَر. قال الهروي: أي فتح عن معان غامضة، فلمّا كان هؤلاء القوم في طلب العلم وصحة القرائح وتدقيق النّظر بهذه الصّفة. »[22]

– **العقيدة**: يدلّل لرأيه كقضية القدرية فصّل فيها جيدا وبيّن نسبتها وأقوال المالكيّة منذ القديم.[23]

– **التّصوف**: زيادة الشّرح، مثل: الطّهور شطر الإيمان، أتي بكلام المازري وزاد الأمر شرحا، فأتي بأقوال أخرى لمعنى الإيمان وهي الّصلاة، أو أنّ الإيمان شطران

ظاهر وباطن، وختم بالتّنبيه على إشارات أهل التَّصوف. [24]

– **الفقه:** ويذكر أقوال الفقهاء ويناقشها كقضية مسح الرّأس في الوضوء ودفاعه عن رأي مالك. [25]

– **أصول الفقه**: التّنبيه على أصول الفقه والفتوى، ممّا جعل هذا الكتاب مرجعاً هاماً لذلك الموضوع، ففي مسألة التّرجيع في الأذان ردَّ اختيار أهل الحديث فيها إلى أصلهم في تلك المسألة بأنّه إذا صحت الأحاديث واختلفت ولم يعرف المتأخر من المتقدم، أنّها للتّوسعة والتّخيير.[26] ثمّ إنّه أحياناً يوجه الأحكام الفقهيّة بعد أن يجمع شواردها ويتتبع لواحقها.

– **الحديث**: يناقش القضايا الحديثيّة مثل انتقاد الدّارقطني لبعض أحاديث مسلم ويسكت عند الرّضى[27] أو يدافع إذا لم يرضه رأي الدّارقطني.[28] وغيرها من الفوائد الجليلة التي ضمّنها كتابه.

ج– إكمال الإكمال: لأبي عبد الله محمّد بن خِلْفة الأبي (ت827هـ أو 828هـ) عالم المغرب في المنقول والمعقول. [29]

– ملامح منهج أبي عبد الله الأبّي في الكتاب:

أصل كتابه تعليق أملاه على كتاب مسلم ضمّنه كلام مَن سبقه من الشّراح الأربعة الإمام المازري، والقاضي عياض، والإمام القرطبي، والإمام النّووي، حيث نقل كلامهم بالمعنى لأجل الاختصار، مع تكملة وشرح ما أشكل. [30] واتّبع طريقة في الشّرح كما يأتي:

– **استعمال الرّموز**: استعمل رموزا للشّراح الأربعة: للمازري م، ولعياض ع، وللقرطبي ط، والنّووي د، ولزيادته بلفظ قلت.

– لم يشرح مقدمة صحيح مسلم النّفيسة، واعتنى ببعض المسائل نذكرها مختصرة.

– **التّاريخ والأنساب**: يذكر أقوال مَن سبقه ويعلق إن اقتضى الحال، كما جاء عند الحديث؛ عن معبد بن عبد الله أو بن خالد الجّهني فقد بيّن سبب قتله؛ فقال: « قتله الحجاج صبرا. . . وقيل إنّما قُتل وصُلب بسبب هذه البدعة»[31]. أو تحقيق نسبة، فمثلا حقّق في نَسب الجهني هل هو بالأصالة أم بالإقامة؛ فقد قال: «قال النّووي: الجهني قال السّمعانيّ: لم يكن جهنيّا، وإنّما نزل بجهينة فنُسب إليها وجهينة قبيلة من قضاعة. قلت: كانت من قضاعة لأنّ جهينة بن سُود بن أسلُم بن الحاف بن قضاعة. . . »[32]

–**الفقه**: يستنبط الفوائد ودليلها، مثل: « وفيه مذاكرة العلم بالطّريق، وكرهه بعضهم والصّحيح الجواز، لحديث عبد الله بن عمرو أنّه وقف في حجة الوداع والنّاس يسألونه، » ثمّ نفى تأديب مالك للقاضي[33] الذي سأله في الطّريق.[34]

–**اللغة:** قال الأبي: « الزّعم بالضمّ اسم وبالفتح مصدر، زعم إذا قال قولا حقا أو كذبا أو قولا غير موثوق به...»[35] وغيرها من العلوم التي برع فيها فيكمل ما رأى الحاجة إليه.

د–**مختصر إكمال الإكمال**: وجاء من اختصر كتاب الأبي؛ كأبي مهدي عيسى بن أحمد الهنديسي البجائي ويُعرف بالشّاط[36].

هـ–**إكمال الإكمال**: لأبي الرّوح عيسى بن منصور الزواوي (ت743هـ). مازلت مخطوطة. [37]

و– **إكمال الإكمال**: لأبي عبد الله إبراهيم بن محمد البقوري (ت707هـ). [38]

ز–**مكمل إكمال الإكمال**: للسّنوسي الذي هو موضوع ورقتنا البحثيّة، وسيكون الحديث عنه مفصلا.

بعد عرض طريقة الإكمال وما يشابهها؛ وعرض كتب الإكمال المطبوعة منها والمخطوطة؛ وعرض أهم ملامح مناهجهم، تبيّن أن المغاربة تميّزوا بهذه الطّريقة

البديعة التي يُكْمل العالم فيها عمل مَن سبقه، ويسدّ الخلل ويشرح الغامض، ويتعقب الخطأ، ويقرّ بفضل السّابق، وكذلك تبيّن أنّه لا يقرب شرح الحديث إلا عالم ملّم بأغلب العلوم حتى يستطيع أن يكمل عمل الأئمّة الكبار الذين سبقوه.

المطلب الثّاني

التّعريف بالإمام السّنوسي [39]

-اسمه وكنيته: هو أبو عبد الله محمّد بن يوسف بن عمر شعيب السّنوسي الحسني.

-نسبته: السّنوسي وبه اشتهر نسبة لقبيلة أمازيغيّة بالمغرب تسمّى آيث سنوس أي بني سنوس، أمّا الحسني، فنسبة للحسن بن علي بن أبي طالب (رضي الله عنهم) من جهة أمّ أبيه.

-نشأته: نشأ الإمام السّنوسي في بيت علم وهدى وصلاح، فقد تربّى وأخذ العلم بداية عن أبيه أبي يعقوب يوسف، عالم تلمسان وصالحها وزاهدها، ثمّ على أخيه لأمّه علي التّالوتي، والولي أبركان، وأبي زيد الثّعالبي؛ وغيرهم الكثير؛ فقد أخذ عنهم علم المعقول والمنقول وأدب الولاية، فانتفع بعلمهم وببركة دعائهم، وتصدَّر لمجالس العلم وأدى ما تلقاه منها على أحسن وجه. فتتلمذ على يديه خلق لا يحصون منهم: الملالي وابن صعد وأبو القاسم الزّواوي وأبو عبد المقيلي والشّيخ زروق وغيرهم.

-مؤلفاته: صنّف إمامنا في مختلف الفنون، فصنّف في التّصوف، والحديث، والطّب، وفي العقيدة، وعلم الكلام، منها:

-"عقيدة أهل التّوحيد والتّسديد المخرجة من ظلمات الجهل وربقة التّقليد، المرغمة أنف كلّ مبتدع عنيد؛ وتسمّى العقيدة الكبرى، المشهورة بكبرى السّنوسي، وشرحها وسمّاها: "عمدة أهل التّوفيق والتّسديد في عقيدة أهل التّوحيد"[40]

-"أم البراهين" وهي العقيدة الصّغرى؛ وهي السّنوسيّة الصّغرى.[41] وعليها

شروحات وحواش واختصارات لأهميتها.

- مكمل إكمال الإكمال على صحيح مسلم، طبع بحاشية إكمال الإكمال للإمام محمّد بن خلفة الأبي طبعة قديمة دار الكتب العلميّة بيروت لبنان.

الإمام محمّد بن يوسف السّنوسي إمام عال الكعب في مختلف العلوم؛ لأنّه نهل من شيوخ كثر، وترك آثارا عديدة في مختلف ميادين العلم، ونالت كتبه شهرة كبيرة عند علماء المشرق والمغرب، حتى أصبحت في بعض الميادين هي العمدة والأساس، لذلك سيكون علم الحديث واللغة اللتين يقدمهما الإمام السّنوسي في كتابه مكمل الإكمال مفخرة للمغرب كلّه.

المطلب الثّالث

منهج الإمام السّنوسي في عرض علمي الحديث واللغة من خلال شرحه مكمّل الإكمال

إنّ الإحاطة بجميع كلامه وتمثيله في البحث لا يتسنّى ذلك لضرورة الاختصار، مع روعة كلامه، وعذوبة بيانه، ودقة اختصاره، وحسن نظمه، وسهولة فهمه، وبراعة ترتيبه، واختيار عبارات شرّاحه في مواطنها،وسبك تعليقاته في مواضعها، فأخذ لبنا، وسكب دمعنا، وأسال قلمنا، فكشفنا به عن كنوز دفينة، واخترنا منه دُررا جميلة، محاولين ترصيعها في عقود ثمينة، ونترك الإمام السّنوسي يتحدّث بنفسه عن كتابه فيقول: «فاختصرت في التّقييد المبارك -إن شاء الله تعالى- معظم ما في الشّرح الجامع من الفوائد، وضممت إليه كثيرا ممّا أغفله ممّا هو كالضروري لا كالزّائد، وأكملته بشرح الخطبة فتمّ النّفع، وجاء بفضل الله تعالى مختصرا يقنع أو يغني عن جميع الشّروح وما فيها من تطويل أو مزيد إطناب، فهو جدير -إن شاء الله تعالى- أن يسمّى بمكمّل إكمال الإكمال... وأعلم أنّ ما وجدت في هذا الكتاب من علامة (ب) فالمراد به الشّيخ

للأبي، وما وجدت فيه من علامة (ع) فالمراد به القاضي عياض، وما وجدت من علامة (ط) للقرطبي صاحب المفهم، وما وجدت فيه من علامة (ح) فالمراد به الشّيخ محي الدّين النّواوي رحمه الله جميعهم. »[42] ولم يذكر المازري ورمز في شرح مقدمة مسلم، وباقي الكتاب بـ(ص) للمصنف الإمام مسلم، و(ش) لشرحه هو، ومادام الكتاب المشروح كتاب حديث فكان لزاما أن يتعرّض الإمام السّنوسي لقضايا حديثيّة، وسنعرض هنا أهم القضايا الحديثيّة التي تعرّض لها سواء رواية أو دراية باختصار مع التّمثيل ومقارنة كلامه بكلام المحدّثين.

الفرع الأول: منهجه في عرض علوم الحديث:

لقد تفنّن الإمام السّنوسي في عرض جملة من أنواع علوم الحديث ببراعة كبيرة، فمنها ما صرّح بالنّقل مباشرة، ومنها ما تكلّم من جعبته باختصار كلام طويل، ومنها ما نقل وعلّق عقبه موافقا أو معارضا، وسنذكر بعض الأنواع التي جمعناها من كلامه بالأوصاف السّابقة.

1-النّقل باللفظ عن غيره مع نسبة ذلك: نقلَ في تعريف الصّحيح والحسن والضّعيف وما يدخل تحته من أنواع كلام الحافظ ابن الصّلاح تصريحا، فقال: « لابد من الإشارة إلى بيان الصّحيح من الحديث وغيره بما يتعلق به، قال ابن الصّلاح: الصّحيح هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده... »[43] فنقلُ الإمام السّنوسي دقيقٌ بلفظ ابن الصّلاح[44]، مع الاختصار الشّديد حيث لخّص أكثر من مائة صفحة في ثلاث صفحات بما يفي بالغرض.

2-نقل ومناقشة: ناقش بعض أنواع الحديث،كالمسند وذكر الأقوال الثّلاثة: الأول: ما اتّصل إلى قائله، لكن عادة المحدّثين يخصونه بالنّبي ﷺ. الثّاني: قول النّبي ﷺ خاصّة سواء اتّصل أم لا. الثّالث: ما اتّصل مرفوعا للنّبي ﷺ. وكالمرفوع؛ قال

الإمام السّنوسي: « المرفوع: ما أضيف إلى النّبي ﷺ فهو والمسند مترادفان، والمسند أخصّ منه على القول الثّالث وبينهما عموم وخصوص على القول الأول، ودعم قوله بذكر قول الخطيب البغدادي: ما أخبر به الصّحابي عن قول أو فعل النّبي ﷺ، وذكر قول ابن الصّلاح: من جعل المرفوع مقابل المرسل قد عنى بالمرفوع المتصل.»[45]

فأسقط تعريف المرفوع على المسند وذكر العلاقة بينهما، فحمل التّرادف على القول الثّاني، والمسند أخصّ من المرفوع على القول الثّالث فهو متصل والمرفوع لم يشترطوا فيه الاتصال، وبينهما خصوص وعموم أنّ المرفوع خاصّ بالنّبي ﷺ، والمسند أعمّ المهم أن يُسند لقائله، وهذا يدلّ على فهمه وربط العلاقات بين التّعريفات.

وقال: «الموصول: ما اتصل إسناده سواء مرفوعا أو موقوفا[46]... والموقوف: ما يروى عن الصّحابة من قول أو فعل[47]...والأثر يرادف الموقوف عند جماعة[48]، والمقطوع ما جاء عن التّابعي من قول أو فعل يخالف المنقطع[49]. »[50]

فالموصول[51] والمقطوع[52] والموقوف[53] هو قول عامّة المحدّثين كما ذكره الإمام السّنوسي.

– وقد ناقش عدّة قضايا أخرى منها:

–الشّهادة والرّواية ولخّص مذاهب العلماء فيها ببراعة الفاهم النّاقد البصير المطلع على كلام الفرق الإسلاميّة، والمذاهب الفقهية، وكتب المحدّثين والأصوليين، فقال[54]:

– الشّروط المشتركة بينهما: « يشتركان في الإسلام والعقل والبلوغ والعدالة والمروءة وضبط الخبر المشهود به عند التّحمل والأداء. »

– الشّروط الخاصّة بالشّهادة: « ويفترقان في: الحريّة والذكوريّة والعدد والتّهمة بالعداوة وضدّها وما في معنى ذلك، وقبول الفرع مع وجود الأصل فتُعتبر هذه في

الشّهادة ولا تُعتبر في الرّواية. »

-نسبة هذه الأقوال: « هذا قول العلماء الذين يُعتدّ بهم. »

-أقوال علماء آخرين: « شذت جماعة فشرطوا أن يكون تحمّل الخبر بعد البلوغ والإجماع يردّ عليهم لأنّ البلوغ إنّما يُعتبر حال الرّواية لا حال السّماع. »

_ اطلاعه على الخلاف مع الشّافعيّة: «وجوّز الشّافعيّة رواية الصّبي وقبولها قبل البلوغ والمعروف خلافه. »[55]

- معرفته بأقوال الفرق الأخرى: «وشرط بعض المعتزلة كالجبائي العدد في الرّواية... والأدلة مبسوطة في كتب الأصول[56]. »

-العمل بالمرسل: وكذلك نقل وناقش مسألة العمل بالمرسل. [57]

4- نقل وذكر الخلاف والرّاجح: قضية فهم كلام مسلم هل أخرج للطّبقة الأولى ومات قبل أن يتمّ للبقية كما قال الحاكم، أم ما قال القاضي عياض معترضا على الحاكم بأنّ مسلما وفّى بما وعد، ورجّح السّنوسي قول القاضي عياض، فقال: « قد تقدم ذكر الاختلاف هل وفّى مسلم بهذا[58] أم اخترمته المنية دونه[59] والرّاجح الأول. »[60]

5- نقل بالمعنى: عرّف السّند بقوله: « وهو طريق الحديث» وعرّفها الحافظ ابن حجر: « وهو الطّريق الموصلة إلى المتن. »[61]. فيكون تعريف الإمام السّنوسي قصر السّند على حديث رسول الله ﷺ، وتعريف الحافظ ابن حجر عام يشمل الحديث وكلّ متن روي بالسّند فقد عرّفه الحافظ ابن حجر: «والمتن هو غاية ما ينتهي إليه الإسناد من الكلام. »[62] فيشمل المتن كلّ كلام كالمقطوع أو حوادث تاريخية أو كتب فكلّها رويت بالسّند، وهي كلام وتسمّى متنا، ولعلّ الإمام السّنوسي ذكر كلمة الحديث لأنّ موضع كلامه في شرح صحيح الإمام مسلم الذي كلّ متونه أحاديث والله أعلم.

6- نقل واختصار: نقل بعض القضايا الحديثيّة واختصرها ببراعة منها:

-الحديث الموضوع: ببراعة عرّف الحديث الموضوع وذكر أسبابه وسبل كشفه والفرق المتبنّية الوضع ديانة.[63]

-الرّواية عن الضّعفاء: قال الإمام السّنوسي: « فإن قيل فإذا كان أحد الكذّابين فما بال الشّعبي حدّث عنه، فالجواب أنّ الأئمّة رضوان الله عليهم إنّما حدّثوا عن مثل هؤلاء مع اعترافهم بكذبهم لأوجه:

أ- أن يعلموا طرق حديثهم وضروب روايتهم لئلا يأتي مجهول أو مدلس فيبدل اسم الضّعيف ويجعل مكانه قويا فيعلم المحقق بمعرفته طرق الضّعفاء ذلك.

ب-أن يكون الرّجل إنّما تُرك لأجل غلطة وسوء حفظ، أو يكون ممّن أكثر فأصاب وأخطأ، والحفّاظ يعرفون خطأه من صوابه فيدعون تخليطه ويستظهرون صحيح حديثه لموافقة غيره وبهذا أحتجّ سفيان الثّوري حيث نهى عن الكلبي. . . »[64]

وقد تكلّم العلماء في الرّواية عن الضّعفاء وسأذكر باختصار بعض الكلمات التي تكون كالنّور في الطّريق، قال أبو حاتم الرّازي: «إذا كتبت فقمّش[65]، وإذا رويت ففتش[66]»[67]، وشرحها العراقي فقال: « ويَحتمِل: أنّ مراد أبي حاتم استيعاب الكتاب المسموع، وتركُ انتخابه، أو استيعاب ما عند الشّيخ وقت التّحمُّل، ويكون النّظر فيه حالة الرّواية. وقد يكون قصد المحدّث تكثير طرق الحديث، وجَمع أطرافه، فيكثر لذلك شيوخه ولا بأس بذلك». [68] وقال ابن معين: «وأيّ صاحب حديث لا يكتب عن كذّاب ألف حديث؟!». [69] هذا وصف لحال أصحاب الحديث أنّهم يكتبون عن الكلّ ولو كان كذّابا لأهداف تخدم النّقد الحديثي. وحاور أحمد رفيقه ابن معين لمّا رآه يكتب عن عبد الرزاق عن معمر عن أبان نسخة، قال له: « **تكتب هذه وأنت تعلم أنّ أبان كذّاب؟!** فقال: يرحمك الله يا أبا عبد الله **أكتبها وأحفظها حتى إذا جاء كذّاب**

يرويها عن معمر عن ثابت عن أنس أقول له: كذبت، إنّما هو أبان»[70]. وقال يحيى: «كتبنا عن الكذّابين وسجّرنا به التّنور وأخرجنا به خبزا نضيجا»[71]. فكان يحي يتحمّل عن الكذّابين وهو يعلم ذلك، ثمّ يتلفها بعد أن يحفظها ولغرض حفظ السّنّة من الدّخيل فيردّ على من يسرقها أو يقلبها. قال الإمام سفيان الثّوريّ: «إنّي أحبّ أن أكتب الحديث على ثلاثة أوجه... **وحديث رجل ضعيف أحبّ أن أعرفه ولا أعبأ به»**.[72]

7- شرح المصطلحات الحديثيّة بأسلوبه الرّائع: قال الإمام السّنوسي: «والحاء التي توجد بين الطّريقين اختلف فيها:

- فقيل إنّها مأخوذة من التّحويل لتحوله من إسناد إلى آخر، وأنّه يقول القارئ إذا انتهى إليها ح ويستمر[73]، ورأيت لبعض المتأخرين استحسان زيادة هاء السّكت، وتحسن زيادتها في الوقف لا الوصل، ولعلّ هذا الشّيخ المتأخر إنّما أطلق لأنّه يرى أنّ الوقف عليها يتعيّن وهو الأولى. . .

- وقيل عنّها مأخوذة من حال بين الشّيئين. . . حالت بين الإسنادين؛ وعليه فلا يلفظ عند الانتهاء إليها بشيء إذ ليس من الرّواية[74].

- وقيل إنّها رمز إلى الحديث وإنّ أهل الحديث كلّهم إذا وصلوا إليها يقولون الحديث[75].

- وقد كتب جماعة من الحفاظ موضعها صح فيشعر بأنّها رمز صح[76]. قال النّووي: هنا كتابة صح لئلا يتوهم أنّه سقط من الإسناد الأول.»[77] فقد لخص ما كتبه ابن الصّلاح، بأسلوبه دون ذكر أصحاب الأقوال لعدم ورود ذلك عمّن يُعتمد عليه توضيح لأمرها وخاصّة وأنّها عمل قديم، لكن جاءت تصرّفات وشروحات لبعض أهل العلم فذكرهم ابن الصّلاح استئناسا، فلخّصها الإمام السّنوسي، إلا زيادة من

قال تضاف لها هاء السّكت فإنّه انفرد بها عن ابن الصّلاح.

8-الانتصار لقول المحدّثين القدامى: يذكر أقوال المحدّثين ومن ردّ عليهم ثمّ ينتصر لقول المحدّثين في عبارة صغيرة جامعة تبيّن فهمه لعلوم الحديث وتأيد المتخصّصين في تخصصهم.

-المثال الأول: قال الإمام السّنوسي: «هشام بن زياد الأموي ضعّفه الأئمّة[78](إنّما ابتلي هشام) يعني إنّما ضعّفوه من قِبل هذا الحديث، كان يقول حدّثني يحي عن محمّد ثمّ ادّعى أنّه سمعه من محمّد، قد يقال هذا القدر لا يقضي ضعفا لاحتمال أنّه سمعه من محمّد ثمّ نسيّه فحدّث به عن يحي عنه ثمّ ذكر سماعه من محمّد فرواه عنه. **والجواب أنّ الأئمّة رضوان الله تعالى عليهم إنّما ضعّفوه بهذا لما قامت لهم من القرائن المؤذنة لهم بعدم سماعه من محمّد.** »[79]

-المثال الثّاني: قال الإمام السّنوسي في موضع أخر: «لكنّ الحفاظ يدركون كذب الكذّابين بقرائن وقد يعرفون ذلك بدلائل قطعية يعرفها أهل هذا الفنّ **فقولهم مقبول في كلّ هذا.** »[80]

فهو يعلن التّسليم والقبول لأقوال المحدّثين لأنّها مبنيّة على أدلة وقرائن جعلتهم يحكمون بهذا الحكم الذي قد لا يوافقهم غيرهم من أهل الاختصاصات الأخرى بناء على التّجويز العقلي، وسننقل كلام أحد المحدّثين الموافقين لكلام الإمام السّنوسي.

قال الحافظ ابن كثير: «أمّا كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشّأن فينبغي أن يؤخذ مسلّماً من غير ذكر أسباب، وذلك للعلم بمعرفتهم، وإطلاعهم، واضطلاعهم في هذا الشّأن، واتصفوا بالإنصاف والدّيانة، والخبرة والنّصح، لاسيما إذا أطبقوا على تضعيف الرّجل أو كونه متروكاً أو كذاباً، أو نحو ذلك. فالمحدّث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وقفة في مواقفهم، لصدقهم وأمانتهم ونصحهم. » [81]

9-تحقيقاته وشروحاته للقضايا الحديثيّة: الإمام السّنوسي له نظر ثاقب؛ لذلك تجده يطيل النّفس في بعض المسائل الحديثيّة محققا لها وكأنّه من كبار المحدّثين.

-المثال الأول: قال الإمام السّنوسي: « قال مسلم: وحدّثني عبد الله بن عبد الرحمن الدّارمي، قال: سمعت أبا نعيم، وذكر المعلى بن عرفان، فقال: قال: حدثنا أبو وائل، قال: خرج علينا ابن مسعود بصفين فقال أبو نعيم: «أتراه بعث بعد الموت؟» معناه أنّ المعلى كذب على أبي وائل في قوله هذا، لأنّ ابن مسعود ﷺ توفي سنة 32هـ أو33هـ وقول الأكثرين وهذا قبل انقضاء خلافة عثمان ﷺ بثلاث سنين، وصفين كانت في خلافة علي ﷺ بعد ذلك بسنتين، فلا يكون ابن مسعود خرج عليهم بصفين إلا أن يكون بُعث بعد الموت، وقد عُلم أنّه لم يُبعث بعد الموت، و أبو وائل مع جلالته والاتفاق على علو رتبته وصيانته[82] لا يقول خرج من لم يخرج عليهم، هذا لا شكّ فيه، فتعيّن أن يكون الكذب من المعلى مع ما عُرف من ضعفه[83]. »[84] ومن يتكلّم هذا الكلام لابد أن يملك كمًا هائلا من العلومح كالجرح والتّعديل والتّاريخ خصوصا، وقد طبّق قاعدة المحدّثين في شرح كيفيّة تبيّن كذب الكذّاب، قال سفيان الثّوري: « لمّا استعمل الرّواة الكذب استعملنا لهم التأريخ. »، وقال حفص بن غياث: « إذا اتّهمتم الشّيخ فحاسبوه بالسّنين. »[85]

-المثال الثّاني: قال الإمام السّنوسي: «(سألته يعني مالكا عن رجل، فقال: لو كان ثقة لرأيته في كتابي)هذا تصريح من مالك ﷺ بأنّ من أدخله في كتابه فهو ثقة أي عنده، وقد لا يكون ثقة عند غيره. وقد اختلف العلماء في رواية العدل عن مجهول هل يكون تعديلا له:

1- فذهب بعضهم إلى أنّه تعديل.

2- وذهب الجماهير إلى أنّه ليس تعديلا وهذا هو الصّواب؛ فإنّه قد يروي عن الثّقة

لا للاحتجاج به بل للاعتبار والاستشهاد، أو لغير ذلك.

– أمّا إذا قال مثل قول مالك أو نحوه فمن أدخله في كتابه فهو عنده عدل.

– أمّا إذا قال أخبرني الثّقة فإنّه يكفي في التّعديل عند موافقي القائل في المذهب... وأمّا من لا يوافقه أو يجهل حاله فلا يكفِ في التّعديل في حقه.»[86] وهذه المسألة تعرف بالتّعديل على الإبهام: كقول الرّاوي: حدّثني الثّقة؛ أو حدّثني مَن لا أتهم؛ أو غيرها من ألفاظ التّوثيق.

– الجمهور ردّوا دلك. وقالوا: لو كان ثقة عند غيره لكان تعديلا، لكن قد يكون غيره اطلع على جرحه فيه لكن لم يسمّ فلا يمكن معرفة تعديله من تجريحه. وإنّ إضرابه على تسمية مريب يوقع التّردد. [87]

– والذين اعتبروه تعديلا قالوا: هو كالمرسل؛ وهو أولى بقبول، لأنّ الرّاوي ذكر تعديله أمّا المرسل لم يذكر تعديله.[88] والذي يرِدُ كذلك لو أنّ إماما مؤهلا كالإمام مالك مثلا؛ يقول: حدثني الثّقة؛ أليس هذا الإمام أهلا للتّزكية وعارف بخباياها ومعروف أنّه لم يرو عن ضعيف وهو شديد الانتقاء في مسألة الرّجال وخاصّة المدنيين[89] أليس لهذا وجاهة في الاطمئنان لتعديله، لكن أبهم ذكره لظروف معينة حالت دون ذلك.

وحكى ابن الصّلاح قولا ثالثا عن اختيار بعض المحققين: « أنّه إن كان القائل لذلك عالما أجزأ ذلك في حق من يوافقه في مذهبه كقول مالك».[90] أي أنّ كلمة الإمام مالك: حدّثني الثّقة؛ تلزم المالكية فقط دون غيرهم. والكلام فيها طويل والسّنوسي مشى مع قول الجمهور والمحققين.

10-كلامه في الرّجال بصفة عامّة: وله إفادات في الرّجال بصفة عامّة سأذكر بعض الأمثلة لأبيّن أنّ الإمام السّنوسي كان عالما موسوعيّا يَعرف أدق التّفاصيل.

أ-ضبط اسم المترجم له: قال الإمام السّنوسي: « أيوب السَّختِياني[91] بفتح السّين وكسر التّاء»، «وعوف بن حَمِيلة بفتح الحاء المهملة وكسر الميم». [92]

ب-يذكر سبب التّسمية أو معنى النّسبة: قال الإمام السّنوسي: « قال أبو عمر في التّمهيد: [93] كان أيوب يبيع الجلود بالبصرة فلهذا قيل له السَّختِياني[94]. »، وقال: «الدَورقي: واختلف في معناها: فقيل يسمون النّاسك دورقيّا وذا الأشهر[95]. وقيل نسبة إلى القلانس الطوال تسمّى الدّوقيّة[96]. وقيل منسوب إلى دورق بلد بفارس[97] أو غيرها. »[98]

ج- يذكر الكنية: قال الإمام السّنوسي: «وأمّا محمّد بن سعيد المصلوب فهو الدّمشقي، كنيته: أبو عبد الرحمن، ويقال أبو عبد الله ، ويقال أبو قيس[99]. »[100] وقد بيّن كنيته لأهمية ذلك.

د- يذكر الجرح والتّعديل وسببه إن اقتضى الحال: قال الإمام السّنوسي: « أبو جعفر الدّارمي اسمه: أحمد بن سعيد بن صخر النّيسابوري، كان ثقة عالما ثبتا متقنا أحد حفاظ الحديث وكان أكثر أيامه الرّحلة في طلب الحديث[101]. »[102]

وقال: «وتضعيف مالك ﷺ صالحا هذا فقد خالفه في ذلك غيره، فقال يحي بن معين: صالح هذا ثقة حجة، فقيل إنّ مالكا ترك السّماع منه، فقال: إنّما أدركه مالك بعد ما كبر وخرف.»[103] وجدت الكلام الذي نسبه السّنوسي لابن معين منسوبا كذلك لأحمد، و م ينفرد مالك بتضعيفه، بل ضعّفه: أبو زرعة وأبو حاتم والنّسائي. لكن سماع مالك منه والثّوري بعد الاختلاط. [104]ينظر كلامه في عطاء بن السّائب ويزيد بن أبي زياد[105] وأبي الحارث.[106]

11-طريقة شرحه للحديث: اتّبع الإمام السّنوسي طريقة بديعة في شرحه للأحاديث:

أ-ذكر أقوال مَن سبقه بما يواتي السّياق: فيذكر أقوال مَن سبقه غير مراع التّرتيب الزّمني بل مراع اتساق العبارة، مع رمز كلّ واحد منهم، ويكثر من أقوال الأبي، ويؤيد مَن سبقه أو يردّ قوله، قال الإمام السّنوسي: «(وذكر من شأنهم) فيكون من حذف المفعول تعظيما له بالإبهام أي ذكر من شأنهم في البحث عن العلم واستخراج غوامضه شيئا عظيما، أو بالتّعميم لتذهب النّفس فيه كلّ مذهب ممكن، يحتمل أن يكون المعنى في حذفه ضدّ ما أشار إليه (ح) (ع) (ب) وهو صون اللسان عن ذكره، المعنى وذكر من شأنهم في نفي القدر والابتداع في العقائد ما يجب أن يصان اللسان عن ذكره، والفائدة من وصفهم بالاجتهاد والتّوسع في العلم... المبالغة في استدعاء ابن عمر رضي الله عنهما لاستخراج الوسع في النّظر فيما يزعمون. وقد يكون الغرض...إظهار التّشكي والتّلهف بما نال المسلمين من مصيبتهم. »[107] فهو يلخّص كلامهم ويزيد عليه شرحا أو ردا ويذكر الفائدة من كلّ هذا التّوجيه الذي مهما كان حذف المفعول مدحا أو ذما فالثمرة استدعاء ابن عمر رضي الله عنهما لاعتبار كلامهم والردّ عليهم بكلّ ما أتي من علم وهي حقيقة وهدف استعمال هذا الأسلوب.

ب- الأمانة في النّقل: قال الإمام السّنوسي: «قال (ح)قال(ع): هذا في القدرية... »[108] أي نقل كلام عياض عن طريق النّووي.

ج- يشرح الغامض ويزيل اللبس من كلام الشّرّاح: قال الإمام السّنوسي: « قال عياض: نفيه أن تقبل نفقاتهم يدلّ أنّهم كفار عندهم. قال(ب)لم يحبط أعمالهم في نفسها وإنّما نفى أن تُقبل، والقبول أخصّ من الصّحة، فلا يلزم من نفيه نفيها حتى يكون ذلك إحباطا... (قلت): حاصل هذا أنّ القبول أخصّمن الصّحة والصّحة عبارة عن سقوط القضاء والقبول عبارة عن حصول الثّواب، فلا يلزم من نفيه أي الثّواب نفيها أي سقوط القضاء حتى يلزم الإحباط ونحو هذا سلك (ب). »[109] لأنّ الإمام السّنوسي عاب على الأبي عدم إزالة اللبس، فقال: «ويرحم الله الشّيخ الأبي ما كان

حقه أن لا يقتصر على مجرد النّقل لكلام الآمدي بل كان حقه أن يزيل اللبس الواقع فيه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم. »[110]

د- يضيف عناصر تدخل في الحكم ويسقط على واقعه: قال الإمام السّنوسي: «(يكون آخر الزّمان دجّالون)... وعلماء السّوء والرّهبان على غير أصل السّنة كلّهم داخلون في هذا المعنى وما أكثرهم في زماننا. »[111]

ه- إيراد الاعتراضات والجواب عليها: «فإن قلت غاية التّعبير بالاسم الظاهر وهنا إعادة للمعرفة والمعرفة إذا أعيدت فهي الأولى بعينها بخلاف النّكرة مثل: ﴿**إنّ مع العسر يسرا إنّ مع العسر يسرا**﴾. [112]

قلت: إنّما ذاك حيث لا قرينة تدلّ على المغايرة وهنا وجدت قرينة تدلّ على ذلك وهي استعمال الإطناب بذكر المسند إليه اسما ظاهرا في هذا الجواب دون غيره، وأيضا فهنا دليل منفصل يدلّ على أنّ المراد بالإسلام في الجواب الإسلام الكامل. . . »[113]

و- توجيه الرّوايات: قال الإمام السّنوسي: «(وما كنت أثق في حديثه) أثق بالثاء المثلثة هكذا في أكثر الأصول، وفي رواية أينق بالياء والنّون أي أعجب. »[114]

الفرع الثّاني: منهجه في عرض علوم اللغة:

إنّ إمامة السّنوسي جعلته يمتلك ناصة اللغة العربيّة التي هي من أهم علوم الآلة لكلّ من تقدم لشرح حديث النّبي ﷺ، لأنّه تكلّم بالعربيّة الفصيحة، ومنها جوامع الكلم، ومنها بلاغة الأسلوب، وغيرها ممّا يحتم على الدّارس النبوغ في اللغة. وسأذكر بعض الإشارات التي تبيّن إمامة السّنوسي في اللغة وكيفية استخدام اللغة للشّرح أو التّوجيه أو الاعتراض.

1- **ضبط حركات الكلمة:** قال الإمام السّنوسي: « وعوف بن حَمِيلة بفتح الحاء المهملة وكسر الميم» [115]

2- شرح الكلمات وما تحتمله من أوجه والتّرجيح، دليل على سعة اطّلاعه: قال الإمام السّنوسي: « إذا جلس بين شعبها الأربع قيل-اليدان والرّجلان.[116] الرّجلان والفخذان. -الرّجلان والشّفران.[117] ونواحي الفرج الأربع والشّعب النّواحي ويرجّحه الكناية عنها بالشّعب لأنّه لو أراد اليدان والرّجلان لم يحتج للكناية، ويرجح أنّها اليدان والرّجلان أن يكون الجلوس حقيقة. »[118] فالإمام السّنوسي ذكر أغلب الأقوال التي تشرح بها الشّعب مضافة للمرأة، ورجّح قولين منهما، لقرينة الكناية فشرحها بنواحي الفرج لحياء رسول الله ﷺ[119] فيكنّي اقتداء بالقرآن، ورجّح على الحقيقة قول الرّجلين واليدين، والجلوس هنا وجه من وجوه اللغة. [120]

- قال الإمام السّنوسي: «(فمن أيهما علا أو سبق يكون منه الشّبه) أي من أجل علو احدهما أو أسبقيته ومعنى علا غلب على الآخر ومعنى سبق أي خرج قبل الآخر.»[121]

- قال الإمام السّنوسي: «(ولا يتمسح من الخلاء بيمينه) ويحتمل وجهين:

-أن يباشر النّجاسة بيمينه. -أن يمسك بها الحجر ونحوه ممّا يزيل به النّجاسة وكلاهما منهي عنه فينبغي حمل الحديث عليهما لصدق لفظه بهما. »[122] فالشّرح اللغوي للكلمة التي تحمل المعنيين فحمل حكم النّهي عنهما.

3- استعمال العمق اللغوي لتحديد المعنى: فشرح الإسلام هنا بالكامل مستثمرا قرينة الإطناب: فقال: «فإن قلت غاية التّعبير بالاسم الظاهر وهنا إعادة للمعرفة والمعرفة إذا أعيدت فهي الأولى بعينها؛ بخلاف النّكرة مثل: ﴿**إنّ مع العسر يسرا إنّ مع العسر يسرا**﴾.[123] **قلت**: إنّما ذاك حيث لا قرينة تدلّ على المغايرة وهنا وجدت قرينة تدلّ على ذلك وهي استعمال الإطناب بذكر المسند إليه اسما ظاهرا في هذا الجواب دون غيره، وأيضا فهنا دليل منفصل يدلّ على أنّ المراد بالإسلام في الجواب

الإسلام الكامل. . . »[124]

4- توجيه الرّوايات: قال الإمام السّنوسي: «(وما كنت أثق في حديثه) أثق بالثاء المثلثة هكذا في أكثر الأصول، وفي رواية أينق بالياء والنّون أي أعجب. »[125] أي أنّ الرّوايتين صحيحتان لغة والمعنى متقارب.

- قال الإمام السّنوسي: «(وأنا حائض) وعند الصّدفي حائضة بالتّاء وهو جائز[126]. »[127]

5- استعمال الحقيقة والمجاز واستثمار ذلك لتحديد المعاني: قال الإمام السّنوسي: «(فلا أطهر)يحتمل الحقيقة أو أنّه كناية عن قرب بعضه من بعض. »[128] فالمعنى أنّ الدّم لا ينقطع أبدا وهذا معنى حمله على الحقيقة، أو أنّه ينقطع قليلا وهذا معنى الكناية، فيستفاد منه حكم الحالتين عند النّساء.

6- تقدير المحذوفات واستعمال ذلك في الشّرح وبيان المعنى: قال الإمام السّنوسي: «(و ذكر من شأنهم) فيكون من حذف المفعول تعظيما له بالإبهام أي ذكر من شأنهم في البحث عن العلم واستخراج غوامضه شيئا عظيما، أو بالتّعميم لتذهب النّفس فيه كلّ مذهب ممكن، يحتمل أن يكون المعنى في حذفه ضدّ ما أشار إليه (ح) (ع) (ب) وهو صون اللسان عن ذكره، المعنى وذكر من شأنهم في نفي القدر والابتداع في العقائد ما يجب أن يصان اللسان عن ذكره، والفائدة من وصفهم بالاجتهاد والتّوسع في العلم. . . المبالغة في استدعاء ابن عمر رضي الله عنهما لاستخراج الوسع في النّظر فيما يزعمون. وقد يكون الغرض... إظهار التّشكي والتّلهف بما نال المسلمين من مصيبتهم. »[129]وقد سبق فالحذف هنا جعل المعنى المطلوب له عدّة احتمالات وفائدته الاهتمام بهذا الأمر مهما كان تقدير المحذوف[130].

- قال الإمام السّنوسي: «(ثوبي حجرُ) بضمّة واحدة من غير تنوين لأنّ منادى

نكرة مقصودة وثوبي مفعول بفعل محذوف تقديره أي أعطيني ثوبي يا حجر، وحذف حرف النّداء في مثل هذا قليل[131]. »[132]

7- استعمال الإعراب: قال الإمام السّنوسي: «السّلام عليكم دارَ قوم-دارِ قوم- قال صاحب المطالع: النّصب على الاختصاص أو النّداء ولخفض(أي الجر) بدل من الضمير في عليكم قال الأبي: يعني الاختصاص اللغوي لا الصّناعي لفقدان شرط الصّناعي وهو تقدم ضمير المتكلم أو المخاطب. (قلت) وهو وهم وقد تقدم هنا ضمير المخاطب. »[133] أي الحديث جاء برواية النّصب ورواية الجر لكلمة دار، فأعرب صاحب مطالع الأنوار دارَ على الاختصاص أي اخص دارَ قوم، أو النّداء أي يا دارَ قوم فالمنادى المضاف يأتي مبنيا على ما ينصب به، فسر الجر لكلمة دارِ أنّها بدل من كم الذي سبقه حرف جر والبدل من التّوابع، وعلق السّنوسي على خطأ الأبي أنّ الاختصاص صناعي وجود شرطه وهو ضمير المخاطب عليكم.

- قال الإمام السّنوسي: «(وللذي سألت) هو باللام الجارة خبر عن قوله عاقبة محمودة. »[134]

8-شرح بعض المسائل اللغوية: قال الإمام السّنوسي: «وسليمان بن عمرو بفتح العين وكنيته أبو داود. قالوا: والتّي توجد بعد الرّاء في عمرو وهذه هي الواو التّي تزاد فيه للفرق بينه وبين عمر المضموم العين[135] لا عاطفة لأنّ ما بعدها عطف بيان لسليمان بن عمرو لا رجلٌ آخر.»[136] في كلّ الأبواب استعمل السّنوسي اللغة عند الحاجة حتى يصل للمعنى المقصود من الحديث.

تبيّن أنّ الإمام السّنوسي طاف على أغلب أبواب علوم الحديث ناقلا باللفظ أو بالمعنى سواء كاملا أو مختصرا، موافقا، أو مناقشا، أو مرجحا، أو معارضا ورادّا لقولهم، مما يدل على مكانته العظيمة وتمكّنه في علم الحديث بفروعه المختلفة، وحسن

عرضه بعبارات محبوكة قوية، مع ترجيح قول المحدّثين على غيرهم. أمّا اللغة فهو يملك ناصيتها، وظهر ذلك من خلال شرحه للألفاظ، وتقدير المحذوفات، والرّدّ بأدلة مقنعة على خطأ مَن سبقه، وصخّر كلّ ذلك في شرح الحديث وتبيين مراد النّبي ﷺ، فكان بحق إمام مبرز حري أن يُعنى بتراثه.

الخاتمة

بعد الجولة السّريعة والماتعة في كتاب مكمّل إكمال الإكمال للإمام السّنوسي خلصنا لما يأتي:

1-أنّ إبداع المغاربة في تتابع شروحهم دليل على تواضعهم وصدق انتسابهم، حتى بلغوا ستة شروح على المعلم للمازري الواحد تلو الآخر.

2-أنّ الإمام السّنوسي عالم جامع لصنوف العلم مع معرفة تامّة بمؤلفات العلوم المختلفة، فظهر في تناوله لعلم الحديث من خلال علمي الرّواية والدّراية، مع الأمانة في النّقل، سواء باللفظ أو المعنى، ولم يخلو هذا النّقل من المناقشة كقضية الطّبقات التي روى لها مسلم في صحيحه، والانتصار بعد ذلك لرأي معين.

3-الانتصار للمحدّثين في تخصصهم والتّسليم لهم والثّقة بهم، كالحكم على راو بالغلط، أو عند التّحقيق في بعض المسائل الحديثيّة فيبدو كأحد المحدّثين الكبار، كقول مالك لو كان ثقة لرأيته في كتابي، مع معرفة كبيرة بعلم الرّجال؛ فيضبط أسماء الرّواة وكناهم ونسبتهم ويشرحها كالسّختاني، ويذكر أقوال أهل الجرح والتّعديل حسب الحاجة.

4- ظهرت براعته الفائقة أثناء شرح الحديث؛ فيناقش الشّروح السّابقة ويبيّن الغامض منها، ويرجّح ويورد عليها ثمّ يجيب ويضيف الجديد.

5- برزت إمامته في اللغة من خلال شرح الكلمات لغويا وذكر ما يحتمله اللفظ

ويرجّح البعض، ويوجه الرّوايات الحديثيّة لغويا، ويستعمل الشّرح بالإعراب، وغيرها من أبواب اللغة، ليشرح بها الأحاديث.

التّوصيات:

وبعد إكمال الورقة البحثيّة وإبراز الدّرر من كتاب الإمام السّنوسي نوصي بما يأتي:

1-بتحقيق كتاب مكمّل إكمال المعلم تحقيقا علميّا وجميع تراث المغاربة لاحتوائه كنوز عظيمة.

2-دراسة مناهج علمائنا المغربة من طرف الجامعات عبر الرّسائل العلمية، فالمقالة لا تكفي للإبانة عن مناهج هؤلاء الكبار في كلّ التّخصصات.

3-إقامة أعمال جليلة كالملتقيات العلميّة لبعث روح التّفتيش عن تراثنا واستخراج الفوائد الكبيرة.

ـ قائمة المصادر والمراجع:

-القرآن الكريم.

1-أوضح المسالك لألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د، ط، ت.

2-اختصار علوم الحديث،لابن كثير القرشي، تحقيق: أحمد محمد شاكر،الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط: 2.

3-إسفار الفصيح، محمّد بن علي الهروي، دراسة وتحقيق: أحمد بن سعيد الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط: 1، 1420هـ.

4-إكمال المعلم، القاضي عياض، تحقيق: د. يحي إسماعيل، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط: 1، 1419هـ - 1998 م.

5-الإحاطة في أخبار غرناطة،محمد بن عبد الله بن الخطيب، دار الكتب العلمية،

بيروت، لبنان،ط: 1، 1424هـ.

6-الإمام العلامة محمّد بن يوسف السّنوسي عالم تلمسان وإمامها وبركتها وجهوده في خدمة الحديث النّبوي، الأستاذ الدكتور عبد العزيز الصّغير دخان، دار كركادة للنّشر والتّوزيع الجزائر، ط: 1، 1431هـ-1432هـ/2010-2011.

7-الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، يوسف بن عبد الله بن عبد البر، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.

8-الأنساب،عبد الكريم بن محمد السّمعاني، تحقيق: المعلمي وغيره، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد،ط: 1، 1382هـ.

9-البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السّابع، محمد بن علي الشّوكاني، دار المعرفة بيروت لبنان.

10-تاريخ الإسلام محمّد بن أحمد الذهبي، تحقيق: د. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط: 1، 2003 م

11-تدريب الرّاوي عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف،مكتبة الرياض الحديثة الرياض السعودية.

12-تسيير التحرير، محمد أمين البخاري ،دار الكتب العلمية - بيروت 1983 م)، ودار الفكر بيروت (1417هـ/ 1996 م).

13-تهذيب الكمال في أسماء الرجال،يوسف بن عبد الرّحمن المزي،تحقيق بشار عواد معروف،مؤسسة الرسالةبيروت،ط: 1، 1400هـ.

14-التّقييد والإيضاح، عبد الرّحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط: 1، 1389هـ/1969م.

15-التكملة لكتاب الصلة، ابن الأبار، البلنسي، تحقيق عبد السّلام الهرّاس، دار الفكر للطباعة، لبنان، سنة النشر 1415هـ.

16-التّمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد،يوسف بن عبد الله بن عبد البر،تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون

الإسلامية – المغرب عام النشر: 1387هـ.

17- التّوقيف على مهمات التّعاريف عبد الرؤوف بن تاج العارفين المناوي، تحقيق: د. محمد رضوان،دار الفكر بيروت ، ، ط، 1، 1410هـ.

18-جامع بيان العلم وفضله، يوسف بن عبد الله ابن عبد البر ،تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، السعودية، ط: 1، 1414هـ.

19-الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمود الطحان، ،مكتبة المعارف - الرياض، 1403هـ.

20-ديوان المبتدأ والخبر، عبد الرّحمن بن خلدون، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، لبنان،ط: 2، 1408هـ/1988 م.

21- الدّيباج المذهب في معرفة أعيان المذهب،إبراهيم بن علي ابن فرحون،تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، دار التّراث للطّباعة القاهرة، جمهورية مصر.

22-الزّاهر في غريب ألفاظ الشّافعي، محمّد بن أحمد الهروي، تحقيق: د. محمّد جبر، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – الكويت، ط، 1، 1399م.

23- شرح التبصرة والتذكرة، عبد الرّحيم بن الحسين العراقي،تحقيق: عبد اللطيف وماهر ياسين، دار الكتب العلمية لبنان،ط: 1، 1423هـ/2002 م.

-24- شرح السّنوسية الكبرى، للإمام أبي عبد الله السنوسي، عبد الفتاح عبد الله بركة، دار القلم، ط،1، سنة 1406هـ/ 1982م.

25- شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش، يعيش بن علي، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ط: 1، 1422هـ/2001 م.

26- الشّفا بالتّعريف بحقوق المصطفى، القاضي عياض، دار الفكر الطباعة والنشر والتوزيع،عام النشر: 1409هـ/1988 م.

27-صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمّد زهير، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطاني وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ط: 1، 1422هـ.

28-الصّحاح تاج اللغة، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور،دار العلم

للملايين – بيروت لبنان، ط: 4، 1407 هـ/1987م.

29-الضّعفاء والمتروكين، عبد الرّحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1406هـ.

30- العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

31-فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، محمّد بن عبد الرحمن السّخاوي، تحقيق: علي حسين علي، النّاشر: مكتبة السّنة – مصر، ط: 1، 1424هـ.

32-الفروق، أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، لبنان، سنة النشر 1418هـ/1998م.

33-القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، الطبعة: الثامنة، 1426هـ/ 2005 م.

34-كشف الأسرار،عبد العزيز بن أحمد البخاري ،تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية بيروت، ط، 1.

35- الكامل في الضّعفاء، أبو أحمد ابن عدي، تحقيق يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، لبنان،سنة النّشر، 1409هـ/1988م.

36-معجم المؤلفين عمر بن رضا،مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان.

37-مقدمة ابن الصّلاح، عثمان بن عبد الرّحمن بن الصّلاح، تحقيق: عبد اللطيف وماهر الفحل، دار الكتب العلمية، ط: 1،سنة النشر: 1423هـ/ 2002 م.

38-المحن؟، لأبي العرب محمّد بن أحمد القيرواني، تحقيق، د. عمر سليمان، دار العلوم – الرياض– السعودية، ط: 1، 1404هـ/1984م.

39- المدخل إلى كتاب الإكليل، محمّد بن عبد الله الحاكم النّيسابوري، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد الناشر: دار الدعوة – الإسكندرية، مصر.

40 -المدخل إلى الصّحيح، محمّد بن عبد الله الحاكم. تحقيق: د. ربيع المدخلي، مؤسسة

الرسالة بيروت، ط: 1، 1404هـ.

41 -المعلم بشرح مسلم، محمّد بن علي المازري، تحقيق محمد الشّاذلي النيفر، الدّار التّونسيّة للنّشر- تونس 1987م.

42-المغني في الضّعفاء، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.

43-نزهة النظر بشرح نخبة الفكر، أحمد بن علي بن حجر، تحقيق عبد الله بن ضيف الله، ط: 1، مطبعة سفير بالرياض عام 1422هـ.

44 -نيل الابتهاج بتطريز الدّيباج، لأحمد بابا النبكتي، تحقيق: د. عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكتاب طرابلس، ط، 2، 2000م.

45-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر السّيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

https: //www. alukah. net/library/0/131129/-46

- الإحالات والحواشي:

[1]- ينظر: الإمام السّنوسي عالم تلمسان وإمامها وبركتها وجهوده في خدمة الحديث النّبوي، أ. د. عبد العزيز الصّغير، ص: 252 وما بعدها[1] .

[2] .- ينظر: المرجع نفسه، ص: 427-494

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص: 496

[4] .- ينظر: المرجع نفسه، ص: 498-500

[5] .- ينظر: المرجع نفسه، ص: 497-498

[6] .- ينظر: المرجع نفسه، ص: 501-521

[7]. - ينظر: الإمام السّنوسي عالم تلمسان وإمامها وبركتها وجهوده في خدمة الحديث النّبوي، أ. د. عبد العزيز الصّغير، ص: 521-555

[8] .- ينظر: المرجع نفسه، ص: 557-593

[9] . -ينظر: الإمام السّنوسي عالم تلمسان وإمامها وبركتها وجهوده في خدمة الحديث النّبوي، أ. د. عبد العزيز الصّغير، ص: 276-277

[10]- .تاريخ الإسلام للذهبي، تحقيق بشار عواد، 661/11

[11] . المعلم بشرح مسلم للمازري، تحقيق محمد الشاذلي النيفر ،269/1

[12] . التكملة لكتاب الصلة، ابن الأبار، محمد بن عبد الله البلنسي، تحقيق عبد السّلام الهراس. 312/2

[13] . تاريخ ابن خلدون، تحقيق: خليل شحادة، 560/1

[14] . المعلم للمازري،الفقرة4 ،273/1

[15] . المصدر نفسه، الفقرة 4، 273/1-274. 275 والفقرة 19، 1/ 283

[16] . المصدر نفسه، الفقرة 139 ،347/1-348

[17] الإحاطة في أخبار غرناطة،محمد بن عبد الله بن سعيد بلسان الدين ابن الخطيب،188/4-194.

[18] .إكمال المعلم للقاضي عياض، تحقيق يحي إسماعيل،71/1-73

[19] .المصدر نفسه، 160/2

[20] .المصدر نفسه، 179/2

[21]. إكمال المعلم، القاضي عياض، 1/. 86

[22] .المصدر نفسه،196/1-197

[23] .المصدر نفسه،،199/1-201

[24] .المصدر نفسه، 2/ 7-8

[25] .المصدر نفسه،13/2-14

[26] .المصدر نفسه، 245/2

[27] .إكمال المعلم، القاضي عياض،436/8

[28] .المصدر نفسه،،453/8. و408/8

[29] .البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السّابع محمد بن علي الشوكاني، 169/2

[30] .إكمال إكمال المعلم ،للأبي، مع مكمّل الإكمال، للسّنوسي. 47/1

[31] .المصدر نفسه،. 52/1

[32] .المصدر نفسه، 52/1

[33]. ينظر: المحن لأبي العرب القيرواني، تحقيق، د عمر سليمان العقيلي. ص376. فذكرها بسنده قال أبو العرب: حدّثني عبد الله بن الوليد عن يوسف بن عبد الله عن إسماعيل بن أويس قال سأل جرير الضّبّيّ مالكا عن حديث وهو قائم فأمر مالك بحبسه فقيل له إنّه جرير بن عبد الحميد وهو قاض فقال مالك إنّ القاضي أحرى أن يُؤدّب احبسوه قال محمّد حسبت أنّه سأله عن حديث منكر والله أعلم. والشفا للقاضي عياض، 46/2.

[34] .إكمال إكمال المعلم ،للأبي مع مكمّل الإكمال للسّنوسي. 53/1

[35]. المصدر نفسه،. 55/1

[36] .نيل الابتهاج بتطريز الدّيباج، لأحمد بابا التنبكتي، تحقيق، د. عبد الحميد عبد الله الهرامة، ص298و299

https: //www. alukah. net/library/0/131129/ . الدّيباج المذهب،لابن فرحون، 2/72و73 .

[37] . ينظر:

[38] .ينظر: الدّيباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، لابن فرحون،تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، 2/316

[39]–معجم المؤلفين عمر بن رضا، 12/132، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت

[40] . شرح السنوسية الكبرى، المسمى عمدة أهل التوفيق والتسديد للإمام أبي عبد الله السنوسي، عبد الفتاح عبد الله بركة، دار القلم، الطبعة الأولى سنة 1406هـ.1982.

[41]– .طبعت مرات منها: بتحقيق الدكتور محمد صادق درويش، دار البيروتي، و غيرها

[42] .مكمّل إكمال الإكمال، للسّنوسي، 1/3

[43] .مكمل إكمال الإكمال، السّنوسي، 1/6-8

[44] .ينظر مقدمة ابن الصّلاح، تحقيق د. ماهر الفحل،ص79-208

[45] .مكمّل إكمال الإكمال، للسّنوسي، 1/4

[46] .التّقييد والإيضاح، للعراقي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان،ص65

[47] .المصدر نفسه،ص66

[48] .هم فقهاء خراسان، ينظر: تدريب الرّاوي للسّيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف،1/184

[49] .التّقييد والإيضاح، للعراقي، مصدر سابق،ص66

[50] .مكمّل إكمال الإكمال، للسّنوسي، 1/5

[51] .ينظر تدريب الرّاوي للسّيوطي، مصدر سابق،1/183.

[52] . ينظر: المصدر نفسه،1/194

[53] . ينظر: المصدر نفسه،1/184

[54] . ينظر: مكمّل الإكمال للسّنوسي،1/14

[55]ينظر: التّقييد والإيضاح للعراقي الشّافعي،ص 137

مع شيء من الشّروط لم يذكرها الإمام السّنوسي، فقال العراقي: « فإنّ شهادة الصّبي المميز غير مقبولة عند أصحاب الشّافعي والجمهور، وأمّا خبره فاختلف تصحيح المتأخرين في مواضع فحكى النووي في شرح المهذب عن الجمهور قبول أخبار الصبي المميز فيما طريقة المشاهدة بخلاف ما طريقه النقل كالإفتاء ورواية الأخبار ونحوه وقد سبقه إلى ذلك المتولي فتبعه عليه. وحكي الرافعي في استقبال القبلة عن الأكثرين عدم القبول وجعل الخلاف أيضا في المميز ولكنه قيد الخلاف في التيمم بالمراهق وصحح أيضا عدم القبول وتبعه عليه النووي والله تعالى أعلم. »

[56] .ينظر: الفروق، للقرافي، تحقيق خليل المنصور،1/4-18. وتدريب الرّاوي للسّيوطي1/393-395

[57] .المصدر نفسه،،1/41-42

[58] .إكمال المعلم، للقاضي عياض. 1/86-87

[59] .المدخل إلى الصّحيح، للحاكم. تحقيق: د. ربيع المدخلي، ص 112

[60] .مكمّل الإكمال، للسّنوسي،1/10

نزهة النظر بشرح نخبة الفكر، لابن حجر،تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرّحيلي، ص130. [61] .

[62] .المصدر نفسه،، ص 130

[63] .مكمّل الإكمال للسّنوسي. 1/12

[64] .المصدر نفسه،1/29

[65] . معناها: جمع الشّيء من هاهنا وهاهنا. وكذلك التّقميش. ينظر: الصّحاح تاج اللغة،للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، 3/1016.

[66] . معناها: طلبٌ في بحث. ينظر: العين، للفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، 6/246

[67] . الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع، للخطيب البغدادي تحقيق: د. محمود الطحان،2/220 رقم 1670

[68]. شرح التبصرة والتذكرة، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل،2/47 و2/156.

[69] . الكامل في الضّعفاء، لابن عدي، تحقيق يحيى مختار غزاوي، 1/217

[70]. المدخل إلى كتاب الإكليل، للحاكم النّيسابوري، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، ص: 32.

[71]. المصدر نفسه،، ص: 32. وللزيادة ينظر: المصدر نفسه،، ص: 30.

[72]. جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر ،تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، 1/330.

[73] . قول بعض الأصبهانيين، ينظر مقدمة ابن الصلاح، ص: 312

[74] . قول الحافظ أبي محمد عبد القادر بن عبد الله الرّهاويّ، ينظر مقدمة ابن الصلاح، ص: 313

[75] . قول أهل المغرب أو الغرب، ينظر مقدمة ابن الصلاح، ص: 312

قال ابن الصّلاح: « وجدت بخط أبي عثمان الصّابوني، وأبي مسلم البخاري والخليلي، بدلا عنها صح...»،

[76] .ينظر مقدمة ابن الصّلاح، ص: 312

[77] . مكمّل الإكمال للسّنوسي،1/14

[78] . ينظر: تهذيب الكمال، للمزي، تحقيق بشار عواد،30/202

[79] . مكمّل الإكمال للسّنوسي،1/28

[80] . المصدر نفسه،1/34

اختصار علوم الحديث،لبن كثير القرشي، المحقق: أحمد محمد شاكر،ص: 95،و ينظر: فتح المغيث، [81]

للسّخاوي، تحقيق: علي حسين علي، 289/1.

[82] . ينظر كلام العلماء في مدحه: تهذيب الكمال للمزي، مصدر سابق،12/548-554

[83] . المغني في الضّعفاء للذّهبي، تحقيق: د. نور الدّين عتر، 670/2

[84] . مكمّل الإكمال، للسّنوسي، 33/1

[85] . ينظر: تدريب الرّاوي للسّيوطي، 350/2

[86] . مكمّل الإكمال، للسّنوسي، 37/1

[87] . الكفاية، للخطيب البغدادي،ص: 154. مقدمة ابن الصلاح ص 224. النزهة، ابن حجر، ص 49.

[88] . كشف الأسرار، عبد العزيز بن أحمد البخاري، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر،3 /6 وتسير التحرير، محمد أمين بن محمود البخاري 106/3

[89] . ينظر قول النّسائي: «ولا أقَلّ رواية عن الضّعفاء منهم. » ينظر: الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، لابن عبد البر، ص: 31

[90] . شرح التبصرة، العراقي، 348/1

[91] . الأنساب، للسّمعاني، تحقيق المعلمي، 96/7

[92] . مكمل الإكمال للسّنوسي،11/1

[93] . التّمهيد، لابن عبد البر، تحقيق: مصطفى بن أحمد ومحمد عبد الكبير،339/1

[94] . الأنساب، للسّمعاني، تحقيق المعلمي، 96/7

[95] . المصدر نفسه،392/5

[96] . المصدر نفسه،390/5

[97] .المصدر نفسه،390/5

[98] .مكمل الإكمال للسّنوسي،11/1

[99] .ينظر: الضّعفاء والمتروكين، لابن الجوزي، تحقيق: عبد الله القاضي،3/65-67

[100] .مكمل الإكمال للسّنوسي،12/1

[101] .ينظر: تهذيب الكمال، للمزي،1/314-317

[102] .مكمل الإكمال للسّنوسي،37/1

[103] .مكمل الإكمال، للسّنوسي،37/1

[104] .تهذيب الكمال، للمزي،13/101-103

[105] .مكمل الإكمال للسّنوسي،10/1

[106] .المصدر نفسه،37/1

[107] .المصدر نفسه،54/1

[108] .مكمل الإكمال، السنوسي، 58/1
[109] .المصدر نفسه،59/1
[110] .المصدر نفسه،57/1
[111] .المصدر نفسه،24/1
[112] .سورة الشّرح، الآيات 5 و6
[113] .مكمل الإكمال للسّنوسي،62/1
[114] .مكمل الإكمال، السنوسي، 97/2
[115] .المصدر نفسه،11/1
[116] .ينظر: القاموس المحيط، للفيروز آبادي،ص131
[117] .ينظر: الزّاهر في غريب ألفاظ الشّافعي، محمّد بن أحمد الهروي، تحقيق: د. محمّد جبر،ص 51
[118] .مكمل الإكمال للسّنوسي،111/2
[119] .ينظر: صحيح البخاري، محمّد زهير، 29/8 رقم الحديث: 6119
[120] .ينظر: التّوقيف للمناوي، تحقيق: د. محمد رضوان، ص 249
[121] .مكمل الإكمال للسّنوسي،87/2. و ينظر 76/2و 97/2
[122] .المصدر نفسه،44/2
[123] .سورة الشّرح،الآيات 5و6
[124] .مكمل الإكمال للسّنوسي،62/1
[125] .المصدر نفسه،،97/2
[126] .ينظر: إسفار الفصيح، للهروي، تحقيق أحمد بن سعيد قشاش،781/2 وما بعدها
[127] .مكمل الإكمال للسّنوسي،79/2
[128] .المصدر نفسه، 100/2
[129] .المصدر نفسه،54/1
[130] .ينظر: أوضح المسالك لألفية ابن مالك، لابن هشام، يوسف الشيخ، 164/2-165
[131] . ينظر شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب،366/1
[132] .مكمل الإكمال للسّنوسي، 107/2
[133] .المصدر نفسه، 28/2
[134] .المصدر نفسه،5/1
[135] .ينظر: همع الهوامع، للسّيوطي، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، 519/3
[136] .مكمل الإكمال للسّنوسي،12/1

The Approach of Imam Muhammad Yusuf Al-Senussi (d.895 AH) In presenting the science of hadith and linguistics through his book: «mkmml 'iikmal al'iikmala»

Pr. Mohammed rachid BOUGHZALA & Mostafa HANANCHA
bougrachid@gmail.com hanancha-mostafa@univ-eloued.dz
Institute of Islamic sciences – University of Eloued – Algeria.

Abstract:

The speech in this research paper focuses on what is known to Moroccan scholars as "completions" on the previous explanations with their confirmation in the late explanation and naming the book as completion or complementary in recognition of the former thanks and humility of the later and to complete his effort, and was represented by the book of Imam Muslim and what was explained in this way with The reference to most of the Moroccans. Identifying the name of the book and its author, and was devoted to those whose sequence to Imam Al-Senussi is a glimpse of their methods and the sciences in which they spoke on with the representation. Then briefly defined one of the scholars of Tlemcen Imam Muhammad ibn Yusuf al-Sanusi in a nutshell, then I dealt with the approach of the Imam Al-Sunnah In his book,supplementing the completion of complementary. I mentioned his method in presenting modern sciences telling and knowing in addition to how to display it in the folds of his explanation, so I chose detailed titles for several modern topics, such as the definition of true and good and weak and modern types of All-Hadith , wound issues and modification in its various parts, and indicated its transfer by word and its integrity And convey it in the sense or pithiness, and put forward various opinions and his proficiency in discussing and telling them with clear guides, with referencing in every art to his family with complete surrender to them, and I approached the way of explaining it in proportion to the statements of their owners with the coding for them as promised in his introduction, with no observance of the explanation time, but according to Organize speech and explanations, and He clarified the mysterious ones, then agreed with them or objected to them, and mentioned the questions and the answer to them, then I presented his method in the language, so he demonstrated his mastery of it, his skill in displaying it and investing it in explaining the Sunnah with controlling the words and their expressions and investing the rhetoric by briefly or omitting to explain the modern and prove the various modern narrations and guide them linguistically, The paper concluded by mentioning the most important results that it reached, which is the ingenuity of this imam in his explanation by presenting the science of hadith and language to serve the explanation, and sometimes redundancy and severe shortening at other times as required by the place, and we recommended the realization of his bright book full of various sciences.

Key words: Complementary Completion; Senussi; Hadith Sciences.

Received: 11/06/2020 □ **Accepted:** 13/08/2020 □ **Published:** 15/09/2020